

Distr.: General
23 December 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥

١٩ كانون الثاني/يناير، و ١-٤ شباط/فبراير،

و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو حتى انعقاد الدورة التنظيمية للمجلس في عام ٢٠٠٥، بهدف تنفيذ توصياته والمتابعة الدقيقة للحالة الإنسانية وللظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبدى للعيان في البلد وتقديم تقرير، حسب الاقتضاء، إلى المجلس في دورته التنظيمية في عام ٢٠٠٥. ويركز التقرير على التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير الأخير إلى المجلس المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (E/2004/92). ويسلط التقرير الضوء على التطورات الجديدة المثيرة للقلق التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر والتي تنطوي على إمكانية تقويض الزخم البناء الذي لاحظته الفريق خلال بعثته المشتركة مع مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

ويتناول التقرير أيضاً التحديات والقيود الراهنة التي قد تترتب عليها مضاعفات في عملية انتقال البلد من حالة الأزمة إلى مرحلة التنمية المستدامة. وفي جملة التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومعالجة مسألة افتقار الحكومة إلى القدرة اللازمة التي تمكنها من تنفيذ السياسات على نحو فعال وإشراك المجتمع الدولي في دعم تنمية البلد. ويرى الفريق ضرورة فتح باب الحوار من جديد مع غينيا - بيساو، دون مزيد من التأخير بغية تلافي عودة الصراع.

أولا - مقدمة

١ - يركز هذا التقرير على التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير الأخير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (E/2004/92). ويبين التقرير الأنشطة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو، ويستعرض بعض الأنشطة التي اضطلع بها الشركاء الآخرون في المجتمع الدولي، ويتناول بعض التحديات والقيود الراهنة التي قد تؤثر على انتقال البلد من حالة الأزمة إلى مرحلة التنمية المستدامة. ويشمل أحدث إحاطة إعلامية قدمها ممثل الأمين العام، السيد جاو هونوانا إلى الفريق الاستشاري المخصص في اجتماعه المعقود في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ - وتقف غينيا - بيساو الآن عند منعطف خطير. فالبلد لا يزال يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة وهو بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي ومن الجهات المانحة. ولا بد من اتخاذ عمل دولي فعال متضافر للتصدي للأولويات الاقتصادية والأمنية الآنية والملحة للبلد. وقد أرجئ اجتماع المائدة المستديرة الذي تقرر مبدئياً عقده في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في اجتماعه المعقود في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن غينيا - بيساو على إمكانية فتح باب الحوار من جديد مع البلد على أساس المساعدة الطارئة التي تقدم بعد انتهاء الصراع مشيراً بكل وضوح، رغم ذلك، إلى أن المساعدة سوف تستند إلى دعم دولي واستقرار سياسي أكيد. وأسفر التمرد العسكري الذي حدث في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ عن نكسة سياسية للبلد وأظهر بكل وضوح هشاشة عملية انتقاله إلى الديمقراطية والتنمية من ناحية، والحاجة إلى الرصد والدعم المستمرين، من ناحية أخرى. ولا يزال هناك احتمال قوي، على حد قول ممثل الأمين العام، السيد هونوانا، بحدوث الاضطراب من جديد في غينيا - بيساو، بما في ذلك حدوث أعمال عنف. وثمة حاجة ماسة في هذا السياق إلى إصلاح قطاع الأمن.

ثانياً - أبرز الأعمال التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو منذ تقديم تقريره إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وأبرز الأعمال التي قام بها الشركاء الآخرون

٣ - اجتمع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو مع الرئيس المؤقت السيد هنريك بيريرا روزا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. بمناسبة زيارته لنيويورك لحضور افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأفاد الرئيس أنه منذ زيارة الفريق إلى

غينيا - بيساو، اعتمد البرلمان برنامج الحكومة. وذكر الرئيس بيريرا روزا أن هناك مناخا إيجابيا جديدا يتسم بالحوار والاندماج يعمل هو بنفسه على تعزيزه بدعوة الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، للالتقاء به. وأكد من جديد أيضا الحاجة الماسة إلى دعم إضافي للميزانية لتسديد المتأخرات من رواتب الشهور الإحدى عشر المتبقية وتغطية تكاليف الرعاية الصحية الأساسية وخدمات التعليم. وفي هذا السياق، دعا كذلك إلى مشاركة عدد أكبر من المانحين في اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٤ - وأثنى الرئيس بيريرا روزا أيضا على العسكريين لمواصلتهم المشاركة بصورة إيجابية في حل المشاكل، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة المتأخرات من الرواتب. وطلب المساعدة على وضع نظام للرعاية الاجتماعية/الأمن لصالح العسكريين لمساعدة الجنود على التكيف مع ظروف المعيشة بعد التقاعد وتمكينهم من تلبية احتياجات أسرهم والعيش بكرامة. وشدد أيضا على الحاجة لوجود نظام من ذلك القبيل لمساعدة جميع الموظفين العموميين.

٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قامت مجموعة من ضباط الجيش تنتمي أساسا إلى وحدة غينيا - بيساو في قوة حفظ السلام بعصيان احتجاجا على عدم دفع المتأخرات من الرواتب المستحقة لهم مقابل خدمتهم في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، هذا بالإضافة إلى تظلمات أخرى تخص الظروف السيئة السائدة في ثكناتها والفساد في القيادة العسكرية العليا وجوانب أخرى من ظروف الخدمة. وفي أثناء هذا التمرد، قُتل اللواء فيريسيمو كوريا سيابرا، رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة والعقيد دومينغوس دي باروس، رئيس إدارة الموارد البشرية للقوات المسلحة. وانتهى هذا التمرد في أعقاب مفاوضات بين القيادة العسكرية العليا وممثلي الجنود وتوقيع مذكرة تفاهم بينهما. ومنذ ذلك الحين، قام الرئيس المؤقت بتعيين قيادة عليا عسكرية جديدة، وتعكف الجمعية الوطنية حاليا على النظر في العفو العام المقترح في مذكرة التفاهم، بغية التصديق عليه.

٦ - وبعد أحداث ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عقد الفريق اجتماعا يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ استمع فيه إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة في غينيا - بيساو قدمها له السيد تولياميني كالوما، الأمين العام المساعد في إدارة الشؤون السياسية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدر الفريق بيانا دعا فيه المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة عاجلة وفورية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة بهدف إضفاء الطابع الاحترافي على الجيش. وجدد الفريق أيضا دعوته إلى تقديم مساعدة في شكل دعم قصير الأجل للميزانية لتسديد المتأخرات من الرواتب المستحقة لموظفي الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة، وإلى

المشاركة بسخاء في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المعني بغينيا - بيساو، المقرر عقده في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٧ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عقد الفريق مرة أخرى اجتماعا للاستماع إلى إحاطة إعلامية عن طريق وصلة الفيديو قدمها له فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو اشتملت على تقرير شفوي قدمه ممثل الأمين العام ذكر فيه، في جملة أمور، شروط وأحكام مذكرة التفاهم. وقال إن مذكرة التفاهم الموقعة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تشمل النقاط التالية: (أ) صرف مبالغ للوحدة التي عملت تحت لواء الأمم المتحدة في ليبيريا ودفع التزامات الرواتب التي تعهدت بها السلطات السابقة؛ (ب) تحسين الظروف المعيشية وقنوات الاتصال بين العسكريين من الرتب العليا والجنود من الرتب المنخفضة؛ (ج) اقتراح بمنح عفو عام لجميع الأفراد العسكريين الذين شاركوا في عمليات التمرد العسكرية التي وقعت في الفترة الممتدة بين الانقلاب العسكري الأول الذي حدث في البلد عام ١٩٨٠ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٨ - وأبقى مجلس الأمن أيضا مسألة غينيا - بيساو قيد نظره الفعلي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، بناء على طلبه، إلى إحاطة بشأن الأحداث التي وقعت في غينيا - بيساو قدمها له الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون السياسية. وفي بيان صحفي أصدره المجلس في نفس اليوم، أدان المجلس استعمال القوة لتسوية الخلافات أو معالجة التظلمات الطويلة الأمد في القطاع العسكري، ودعا المجتمع الدولي أيضا إلى مواصلة ثقته في عملية توطيد الديمقراطية في البلد. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عقد المجلس أيضا اجتماعا للنظر في الحالة السائدة في غينيا - بيساو. وأكد المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/41) على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإيجاد حلول فورية لتحسين الحالة في الأجل القصير. وفي هذا السياق، دعا المجلس المانحين إلى تقديم تبرعات، على سبيل الاستعجال، إلى ميزانية الحكومة لتمكينها من تسديد رواتب موظفي الخدمة المدنية ورواتب العسكريين، فضلا عن تقديم تبرعات إلى صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما حث المجلس المجتمع الدولي على إبقاء ثقته في عملية توطيد الديمقراطية في غينيا - بيساو والوفاء بالتزاماته بتنمية البلد.

٩ - وتمثل الانتخابات الرئاسية عنصرا هاما من عناصر توطيد الديمقراطية في غينيا - بيساو ومن المقرر أن تجري في غضون عام واحد من تنصيب الجمعية الوطنية في أيار/مايو ٢٠٠٤. وقد أعرب الرئيس المؤقت السيد بيريرا روزا عن التزامه بالمحافظة على

الجدول الزمني المحدد في الميثاق الانتقالي المتعلق بعودة البلد إلى الحكم الدستوري الكامل وطلب مساعدة الأمم المتحدة من أجل إجراء الانتخابات. وردا على النتائج التي خلصت إليها بعثة أوفدتها شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافق الأمين العام على طلب الرئيس. ومن المتوقع أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جملة أمور أخرى، الدعم التقني والمالي للسلطات الوطنية المكلفة بمسؤوليات انتخابية، بما في ذلك تطوير قدرة وطنية على تخطيط العمليات الانتخابية ودعم حملات تثقيف الناخبين. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو المساعدة على تهيئة مناخ سياسي ملائم قبيل الانتخابات، ويقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني لتنظيم الانتخابات وتنسيق أعمال الرقابة الدولية للانتخابات، بناء على طلب الحكومة.

١٠ - وتواصل الأفرقة الإقليمية أيضا القيام بدور نشط وبناء في المساعدة على استعادة الاستقرار في غينيا - بيساو. وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مساعيها الحميدة. كما قرر وزراء مجلس مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في اجتماعهم الاستثنائي المخصص لغينيا - بيساو والمعقد في لشبونة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إيفاد بعثة استشارية إلى غينيا - بيساو، مفوضة بالتعاون مع السلطات الوطنية والكيانات العسكرية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل تقديم المساعدة في مجال تحقيق الاستقرار في البلد بالوسائل الديمقراطية مع إيلاء اهتمام خاص إلى عملية الإصلاح العسكري. ورغبة من المنظمين في مواصلة مساعدة البلد على توطيد العملية الديمقراطية فيه بصورة مستمرة، تحتفظ المنظمتان كلتاهما بوجود دائم في غينيا - بيساو وأنشأتا فيه مكاتب محلية لكل منهما^(١).

١١ - وفي البيان الوزاري الذي أصدرته مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حثت الأمم المتحدة على تعزيز دورها في غينيا - بيساو، بوسائل منها توسيع نطاق أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وأعرب مجلس الوزراء أيضا عن عزمه على مواصلة العمل على تحقيق الاستقرار في البلد وذلك بالتنسيق مع الجهود الدولية الأخرى، ولا سيما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثاً - الدعم الذي تقدمه الجهات الدولية المانحة إلى غينيا - بيساو

١٢ - ما زال الدعم الدولي المقدم من الجهات الدولية المانحة، حسبما أكد الفريق في تقريره السابق، يمثل عاملاً أساسياً في مساعدة حكومة غينيا - بيساو على الوفاء بأولوياتها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. ولا تزال أولويات الأجل القصير تتمثل في الدعم المقدم إلى الميزانية من أجل القيام بالدرجة الأولى بدفع الرواتب بما فيها المتأخرات وتمكين الدولة من القيام بوظائفها الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم وتقديم المساعدة لإجراء الانتخابات الرئاسية التي تُؤذن بنهاية الفترة الانتقالية. وتشمل أولويات الأجل المتوسط بناء القدرة التقنية على إعادة تنظيم الإدارة العامة للدولة وتحسين مناخ الاستثمار وتهيئة الظروف الملائمة للتنوع الاقتصادي. وتشمل أولويات الأجل الطويل الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية ورأس المال البشري والهياكل الاقتصادية والمادية اللازمة لتهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة.

١٣ - بالنسبة للأجل القصير، لا تزال هناك حاجة ملحة لتقديم دعم إلى الميزانية. وعلى الرغم مما استنتجه صندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد ينمو بمعدل أعلى من المعدل المقدر سابقاً، فإن هذا المعدل يعزى إلى ارتفاع مؤقت في محصول الكاشيو وارتفاع موسمي في تحصيل الضرائب أكثر مما يعزى إلى تغيرات هيكلية مستدامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد. ومن المتوقع أن تتأثر قدرة الحكومة على دفع الأجور والمتأخرات الجديدة في العام المقبل بالانخفاض المتوقع في تحصيل الضرائب في موسم انخفاض الطلب. وقد نظم المعلمون والعمال الصحيون بالفعل إضراباً على امتداد أسبوع بكامله (من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) للاحتجاج على المتأخرات من الأجور. وتجدد الإشارة إلى أن إضرابات من هذا القبيل كانت تستمر لبضعة شهور في الماضي.

١٤ - ويرحب الفريق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين الحكومة والاتحاد الأوروبي والذي يحل الشاغل الذي كان يؤرق الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة بشأن استخدام مبلغ الـ ٥,٤ ملايين يورو الذي استلمته الحكومة في عام ٢٠٠١. ومن شأن هذا الاتفاق أن يساعد على إمداد الدولة بالموارد التي هي بأمر الحاجة إليها باعتبار أنه من المتوقع أن يفضي إلى صرف مبلغ الـ ١٣,٢ مليون يورو الموازي للدعم المقدم إلى الميزانية في إطار التمويل المعتمد في عام ٢٠٠١ والبالغ ١٧,٢ مليون يورو، وتطبيق التعريفات الخارجية الموحدة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويتطلع الفريق إلى صرف تلك الأموال بسرعة، ولا سيما في ضوء تقديرات لصندوق النقد الدولي الحالية القائلة بأن الاحتياجات المالية للفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تبلغ ٤٨ مليون يورو.

١٥ - وفي حين يرحب الفريق بهذه التطورات فهو يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهد. وفي هذا السياق، يرحب الفريق أيضا بالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة الإنمائي القاضي بتمديد ولاية صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. فهذا التمديد يتيح للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الطارئة، الأمر الذي يمثل بحد ذاته جانبا هاما في المحافظة على بيئة سليمة في الفترة الحرجة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية. وقد أسهم صندوق الإدارة الاقتصادية بالفعل في استئناف عملية دفع الرواتب لحوالي ١١ ٠٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية يعملون في ٢٤ وزارة وفي ١٧ مؤسسة متمتعة بالاستقلال الذاتي، كما يوفر التمويل أيضا للقطاعات ذات الأولوية، مثل التعليم، لتمكينها من أداء الحد الأدنى من المهام المنوطة بها. ويعتقد الفريق أن الصندوق يمثل آلية مفيدة لتحويل وتنسيق التبرعات المقدمة إلى الحكومة ويمكنه أن يحول دون حدوث اضطراب اجتماعي من جراء تفاقم المتأخرات من الرواتب. ومن المهم بصفة خاصة إيجاد بيئة سياسية سلمية ومستقرة في الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥. ولهذا يناشد الفريق المجتمع الدولي بشدة مواصلة تمويل هذه الآلية من أجل تمكين البلد من الوفاء باحتياجات التمويل الطارئة. وفي هذا السياق، يرحب الفريق بالدفعات التي قدمت مؤخرا إلى الصندوق من حكومة السويد والبالغ مقدارها نصف مليون دولار تقريبا.

١٦ - وقد أُرجئ انعقاد اجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي طال انتظاره والذي كان من المقرر عقده مبدئيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويعزى ذلك جزئيا إلى الأحداث التي وقعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر كما يعزى إلى التأخير في وضع وثائق المعلومات الأساسية في صورتها النهائية. ويجري حاليا وضع اللمسات النهائية على ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي تمثل الوثيقة التقنية الأساسية اللازمة لاجتماع المائدة المستديرة، وإعداد الوثيقتين الأخريين المتعلقتين بالسياسة العامة وهما: ميثاق السياسة العامة المتعلقة بالتنمية الهياكل الأساسية، والبرنامج الوطني للحكم الرشيد. ولا شك أن التصورات السلبية التي نجمت عن التمرد العسكري أضعفت إلى حد كبير فرص نجاح اجتماع المائدة المستديرة، لكن الحكومة تنظر حاليا في تحديد موعد جديد لعقد هذا الاجتماع ولا شك أنها ستشاور مع شركائها في التنمية بشأن تحديد موعد الاجتماع. وعلى الرغم من أن الأحداث التي وقعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ قد أضرت بكل وضوح بثقة الجهات المانحة، فإن هناك دليلا قويا على أن الإدارة المالية والاقتصادية تسير في طرق التحسن.

١٧ - ويؤيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كلاهما بقوة عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين باعتباره يمثل فرصة هامة لزيادة إشراك المجتمع الدولي في غينيا - بيساو، الأمر الذي

يعتبرانه ضروريا لتحسين فعالية برامجهما. وفي هذا السياق، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، من حيث المبدأ، على تأييد إتاحة إمكانية الحصول من جديد على المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع إثباتا لدعمه للجهود التي تقودها الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الاستقرار في البلد. وكانت غينيا - بيساو إحدى المستفيدين من المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراع، واستخدمت ٢٥ في المائة من الحصة المتاحة لها في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ بعد الصراع الداخلي الذي دار فيها في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩. ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إتاحة الفرصة لغينيا - بيساو للحصول على ٥٠ في المائة من المبلغ المتبقي من الحصة لفترة تصل إلى سنتين. وأوضح صندوق النقد الدولي في تقريره المقدم بشأن المادة الرابعة المتعلقة بالمشاورات مع غينيا - بيساو أن المساعدة الطارئة الجديدة المقدمة بعد انتهاء الصراع لا يمكن أن تتكامل بالنجاح إلا في سياق جهد دولي متضافر. ولا بد لهذا الجهد من أن يحظى بالإقرار في اجتماع مائدة مستديرة يعقده المانحون قبل الموافقة على تقديم المساعدة الطارئة الجديدة بعد انتهاء الصراع^(٢).

رابعاً - الاستنتاجات والتقييم الأولي والتوصيات

١٨ - يعتقد الفريق الاستشاري المخصص بقوة أن التمرد العسكري الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ يمثل دليلاً واضحاً على استمرار هشاشة المؤسسات الديمقراطية وعلى عدم معالجة الأسباب الجذرية للصراع التي تعزى أساساً، حسب اعتقاد الفريق، إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد. ومن المهم جداً تغيير تلك الظروف إذا ما أريد تلافي الانزلاق من جديد إلى هاوية الصراع. وفي هذا السياق، يود الفريق أن يلفت انتباه المجلس من جديد إلى التوصيات التي قدمها في تقريره الأول (E/2003/8)، بشأن المجالات ذات الأولوية لبرنامج دعم طويل الأجل. ويود الفريق أن يعيد تأكيد قناعته القوية بضرورة فتح باب الحوار من جديد مع غينيا - بيساو دون مزيد من التأخير لمساعدة البلد على الوفاء باحتياجاته في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

١٩ - وثمة مؤشرات تدل على إحراز تقدم في غينيا - بيساو. ولربما يذكر المجلس أن الفريق لاحظ في تقريره الأخير التحسينات التي أدخلت على الإدارة الاقتصادية والمالية للبلد. وأقر صندوق النقد الدولي في تقييمه للحالة الراهنة أن وزارة الاقتصاد والمالية تواصل إحراز تقدم جيد في مجال استعادة الرقابة المالية المركزية^(٣). وتواصل اللجنة المعنية بالخزانة التي تدقق العائدات والنفقات أداء مهامها بصورة جيدة، وأكملت الأعمال التحضيرية لميزانية عام ٢٠٠٥ في الموعد المقرر لأول مرة منذ عدة سنين. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن السنة الدراسية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بدأت أيضاً على النحو المعتاد لأول مرة منذ عدة سنين. وقد تم

من خلال آلية صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ طبع ١,٣ مليون كتاب مدرسي و ٣٩ ٠٠٠ كتيب للمعلمين لصالح وزارة التعليم بكلفة مقدارها مليون دولار. وفي القطاع الصحي، نفذت حملة تحصين وطنية ضد مرض شلل الأطفال، وذلك في الفترة الواقعة بين ١٨ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، شملت ٩٧ في المائة من أطفال البلد. كما تقدم وكالات الأمم المتحدة الدعم للحكومة في إطار مبادرة "دحر الملاريا" التي تشمل القيام بحملة لمعالجة الناموسيات بالمواد الكيماوية الواقية على الصعيد الوطني، ومعالجة إصابات الأطفال الحادة بالملاريا.

٢٠ - وبالرغم من المؤشرات الدالة على إحراز تقدم، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد لا تزال تشكل مصدرا للقلق البالغ. فالصعوبات التي تواجهها الحكومة في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بما في ذلك الاستثمار في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والماء والمرافق الصحية والطاقة والنقل وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، لا تزال تفاقم انتشار الفقر في البلد^(٣).

٢١ - ومن ضمن الشكاوى الرئيسية للجنود المتمردين التظلمات المتصلة باستمرار عجز الحكومة عن دفع الرواتب والمتأخرات، إضافة إلى الأوضاع السائدة في الثكنات العسكرية وظروف الخدمة الأخرى. وقد شعر الفريق بالأسف إزاء التمرد العسكري الذي حدث مؤخرا رغم أن تلك التطورات لم تكن غير متوقعة بالنظر إلى الصعوبات والمخاطر التي أبرزها الفريق في تقريره الأول. وإلى جانب الحاجة الماسة لوجود دعم كاف للميزانية، تبين تلك الأحداث بكل جلاء ضرورة القيام، على سبيل الاستعجال، بإصلاح قطاع الأمن.

٢٢ - ولعل المجلس يذكر أن الفريق الاستشاري، بالاشتراك مع أعضاء مجلس الأمن الذين شاركوا في البعثة المشتركة الموفدة إلى غينيا - بيساو، دعا إلى تقديم مساعدة عاجلة وفورية إلى مجموعة شاملة لإعادة تنظيم القوات المسلحة بهدف تلافي عودة الصراع. وأوصى الفريق ألا يقتصر هذا الإصلاح على إعادة النظر في الرواتب والهياكل الوظيفية وظروف العمل والبنية الأساسية، بل أن يشمل أيضا على إعادة صياغة دور القوات المسلحة في دولة ديمقراطية فتيحة. ويرحب الفريق بعزم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على إجراء تقييم لاحتياجات القطاع الأمني، ويحث جميع شركاء غينيا - بيساو على المساهمة في هذه العملية. ويؤيد الفريق أيضا دعوة الأمين العام الواردة في تقريره المتعلق بغينيا - بيساو المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(٤) بإنشاء صندوق خاص لتسهيل تخطيط وتنفيذ عملية الإصلاح. وقد حظيت هذه التوصية بتأييد مجلس الأمن

في القرار الذي اتخذته في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(٥). كما يدعو الفريق الاستشاري المجتمع الدولي إلى المساهمة في تمويل هذا الجهد البالغ الأهمية.

٢٣ - ويرحب الفريق الاستشاري بالتزام الحكومة بإجراء انتخابات رئاسية وفقا للجدول الزمني الوارد في الميثاق الانتقالي. ويوفر إجراء هذه الانتخابات بنجاح مؤشرا هاما يدل على التزام الحكومة بالسلام واستعدادها للتركيز على التنمية. وفي هذا السياق، يدعو الفريق إلى تقديم دعم مالي وتقني لإجراء الانتخابات الرئاسية. ويدعو الفريق جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى تحديد التزامهم بوضع مصالح شعب غينيا - بيساو والبلد ككل في المقام الأول. ونعتقد أن الاستقرار السياسي يمثل شرطا أساسيا لتقديم المانحين للدعم وللإستثمار الخاص، ويعتبر هذان العنصران كلاهما من العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ - ويرى الفريق أيضا ضرورة عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين عاجلا لا آجلا. وفي ضوء التأخيرات التي نجمت عن أسباب تقنية وأسباب أخرى، والتي أفضت إلى إرجاء عقد اجتماع المائدة المستديرة، يعتقد الفريق بضرورة أن يبدي المجتمع الدولي تأييده للجهود التي بذلتها الحكومة بالموافقة على الاشتراك في الترتيبات التمهيديّة من قبيل عقد اجتماع تشاوري في حال دعوته للتصدي لمسألة تمويل الاحتياجات العاجلة، بما فيها إصلاح قطاع الأمن وإصلاح الميزانية. ويدعو الفريق شركاء غينيا - بيساو إلى المشاركة بفعالية في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين حالما يحدد موعد جديد لانعقاده.

٢٥ - ويرحب الفريق بالدور الذي يقوم به ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو ويشعر بالارتياح إزاء القرار القاضي بتحديد وتنقيح ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لعام ٢٠٠٥. ومن شأن الولاية الجديدة للمكتب أن تتيح له إمكانية العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، وإدماج أنشطة التنمية والسلام والأمن معا. إذ أتاح إدماج السلام والتنمية للفريق الاستشاري المخصص إمكانية التعاون بشكل أوثق مع مجلس الأمن بشأن غينيا - بيساو. ويعتقد الفريق أن اتباع نهج موحد ومنسق من جانب جميع الشركاء، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمانحون التقليديون وغير التقليديين والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية يمثل شرطا أساسيا لوضع غينيا - بيساو على مسار السلام المطرد والتنمية المستدامة.

٢٦ - ويود الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو أن يلفت نظر المجلس مرة أخرى إلى تعقيدات عملية الانتقال في البلدان الخارجة من الصراع مثل غينيا - بيساو التي تواجه تحديات مترامنة تتعلق بشؤون الحكم في الوقت الذي تبني فيه مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسات اللازمة لإدارة شؤون الحكم بصورة فعالة. وإضافة إلى ذلك، تواجه الدولة

التحديات المعتادة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تتحمل فيه عبء القيام ببعض مهام إعادة التشكيل الاقتصادي والمصالحة على نحو يراعي حساسيات الصراع. وهذه التحديات الفريدة تتطلب آليات تمويل مرنة. ويبحث الفريق المجلس على دعوة المجتمع الدولي إلى مشاركة غينيا - بيساو فيما تبذله من جهود لمنع نشوب الصراع من جديد ولجعل انتقاله عملية لا رجوع فيها. ويضع الفريق الاستشاري المخصص نفسه تحت تصرف المجلس، إذا وافق على ذلك، لمواصلة رصد عملية انتقال البلد بعد انتهاء الصراع فيه.

الحواشي

(١) إضافة إلى "المساعي الحميدة"، قدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا مساعدة طارئة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ للمساعدة على دفع المتأخرات من الرواتب المستحقة لأفراد الجيش.

(٢) <http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2004/pn04138.htm>

(٣) هناك حاليا مشكلة كبيرة تتمثل في انتشار وباء الكوليرا الذي أعلنت عنه الحكومة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حيث أفادت عن وقوع ١٩٥ إصابة لغاية تاريخه.

(٤) S/2004/969.

(٥) S/RES/1580 (2004).